تأييد اقتراح انشاء محاكم خاصة
الحص وابو فاضل وقبلان والخطيب يدعون لحسم قضية المخطوفين

اكد امس ، وزير التربية والعمل الرئيس الدكتور سليم الحص ، نائب رئيس مجلس النواب منير ابو فاضل ، المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الامير قبلان ، السيد احمد شوقي الامين ، والنائبان زاهر الخطيب وعثمان الدنا على ضرورة حل قضية المخطوفين والمفقودين ، ودعوا الدولة لتوفير افضل طريقة للحل .

□ الرئيس سليم الحص قال : نحن مع قضية المخطوفين ، عملنا من اجلها بكل جوارحنا وسنواصل العمل من اجلها دون هوادة بما هي قضية انسانية واجتماعية اما ما حصل من حوادث (امس الاول) فقد تالمنا له ، فمن حق الاهالي ان يعبروا عن عواطفهم وشجونهم حيال ما هم فيه من حال ماساوية شديدة ، لكن ذلك لا بد له ان يكون في حدود الحرص على عدم الاساءة الى الجماهير التي تساند قضيتهم وتلتزمها

اضاف : الافكار المطروحة على صعيد متابعة العمل في خدمة قضية المخطوفين كثيرة ، ونحن في صدد مناقشتها داخل لجنة دار الفتوى التي اتولى رئاستها ومع لجنة اهالي المخطوفين وسائر المسؤولين . اما فكرة انشاء محكمة خاصة فكانت من الافكار التي طرحناها منذ بداية عهد لجنة دار الفتوى في لقاءاتنا مع المسؤولين في الحكومة السابقة . وكان في ذهننا ان الفكرة يمكن المطالبة بتحقيقها عندما يكون ذلك مفيدا ، على ان يقترن انشاء المحكمة الخاصة باعتماد اصول محاكمة مختصرة وبانشاء جهاز خاص لتقصي المعلومات عن المخطوفين وبموقف يقضي باستثناء قضايا الخطف من العفو العام في حال صدور قانون للعفو العام في يوم من الايام .

واكد الحص ردا على سؤال انه باق على راس لجنة دار الفتوى من اجل متابعة قضية المخطوفين .

□ نائب رئيس مجلس النواب منير ابو فاضل قال : ان قضية المخطوفين تفاعلت الى حد كبير ، وان اهالي المخطوفين الذين قاموا في بيروت بما قاموا به في اليومين الاخيرين كانوا على حق لانه لا يجوز في بلد ديموقراطي ان يرتكب البعض اشنع الجرائم الانسانية المتمثلة بالخطف انها قضية ماساوية لا بل كارثة وطنية تدمي القلوب .

اضاف : اطلب من الحكومة ان تعرف مصير ومكان كل مخطوف ، والعمل السريع على اطلاق سراح من هو على قيد الحياة ونشر اسماء الذين لا وجود لهم ، وتبني مشروع الرئيس سليم الحص لتشكيل محاكم ميدانية تنظر في قضايا الخطف .

ودعا ابو فاضل الحكومة الى النظر في قضية امن الجبل والاسراع في تنفيذ خطة امنية لمنطقة عاليه وغيرها والبدء في اعادة المهجرين تدريجا الى قراهم .

□ المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الامير قبلان قال : بعد الذي جرى يوم امس الاول ، وهو يوم نسميه « يوم الارض المحروقة والقلوب المحروقة » ، يجب النظر الى قضية المخطوفين والمفقودين بدقة وامعان خصوصا بعدما تناسينا ما تكابده الام والاخت والزوجة والولد والاب من قهر وحسرة ووعود وكلها ، لم تحقق امالهم بالكشف عن مصير ذويهم وحسم هذه القضية الانسانية . انها لماساة القرن الحاضر وقد اعادتنا الى العصور الحجرية والقلوب المتحجرة .

اضاف قبلان : في هذا اليوم يجب ان تكون نهاية هذه الماساة مهما رافقها من اقاويل بدخول مستغلين على الخط ، وان على كل من يملك ذرة خلق او يتحلى بصفة من الفضائل الانسانية ، عليه العمل وبسرعة لحل هذه القضية ، لان مسيرة الانقاذ تتطلب منا جميعا ازالة كل العوائق من طريقه ، وهذه القضية تشكل جبلا ضخما يعترض سبيلها من هنا كان علينا الاسراع في علاجها وكشف ملابساتها لان اهلنا في الجنوب ينتظرون بفارغ الصبر توجه الحكم والحكومة الى انقاذهم من نير الاحتلال الصهيوني .

□ السيد احمد شوقي الامين قال : لا شك ان قضية المخطوفين هي قضية وطنية وانسانية وعلى جانب كبير من الاهمية واعتبرتها في احدى لقاءاتي مع فخامة رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل موضوعا رئيسيا . ولا يجوز ان تبقى هذه القضية في حالة الجمود واللامبالاة حتى لا يستغلها المتاجرون والمتضررون من حالة الامن والاستقرار وعودة الشرعية .

اضاف : ومن هنا نناشد جميع المعنيين بالامر ان ينظروا اليها نظرة جدية ويعطوها حقها من الاهتمام .

□ النائب زاهر الخطيب قال : قضية المخطوفين هي من القضايا المركزية التي نجمت عن الحرب والتفجير ، واهالي المخطوفين اول من وقع عليهم الظلم واول من رفع صوته ضد الديكتاتورية في ظل حكومة اتفاق ١٧ ايار ، وهذه القضية لا تحمل فقط بعدها الانساني بل لها ايضا مضمونها السياسي والوطني الشامل .

اضاف : لا يجوز معالجة قضية المخطوفين خارج اطار مبدأ المحاسبة وانزال اقصى العقوبات بالذين اقدموا على الخطف والقتل ، ولا يجوز ان يتم التخلي عن هذه القضية دون ان ياخذ العدل مجراه ، وهذا يفترض انشاء محاكم خاصة استثنائية فورا ، وفتح ملف كل مخطوف .

□ النائب عثمان الدنا قال : لا شك في ان كافة جرائم الخطف وحجز الحريات ، هي من الجرائم التي لا تقرها لا الانسانية ولا الديموقراطية .

اضاف : يجب على الحكم ان لا يتهاون في هكذا جرائم ولا باستمرارها ، وعليه ان يحيل كافة هذه الجرائم وامثالها التي ارتكبت بحق الابرياء الآمنين المطمئنين من اللبنانيين وغير اللبنانيين - طوال العشر سنوات المنصرمة لا ردها الله - ان يحيلها الى المحاكم المختصة وفي العقاب عبرة لاولي الالباب